



المحفظة الوطنية للأوراق المالية

إعدادا قسم الدراسات والأبحاث

هاتف: +962 6 5673 101

فاكس: +962 6 5688 793

البريد الإلكتروني: info@mahfaza.com.jo

أعدت شركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية بالتعاون مع " الرأي " دراسة عن شركة بنك القاهرة عمان

Q1 2010	2009	2008	2007	2006	نسب السوق
0.079	0.290	0.254	0.279	0.285	أرباح السهم الواحد (دينار) EPS
8.90	8.51	9.93	11.48	11.82	القيمة السوقية إلى الأرباح (مرة) P/E
2.006	2.012	1.894	1.934	2.048	القيمة الدفترية للسهم (دينار) BV
1.42	1.23	1.33	1.65	1.65	القيمة السوقية إلى الدفترية (مرة) P/B
0.0%	10%	5%	10%	10%	الأرباح الموزعة للسهم الواحد (دينار) DPS
0.0%	4.0%	2.0%	3.1%	3.0%	الموزعة إلى سعر السهم الأرباح % Div.
					معلومات عن السهم :
1.75 – 3.10					أعلى وأدنى سعر إغلاق خلال عام (دينار)
2.84	2.47	2.52	3.2	3.37	سعر الإغلاق
CABK					رمز الشركة في بورصة عمان
%55.69					نسبة ملكية كبار المساهمين من رأسمال
خالد صبيح طاهر المصري					رئيس مجلس الإدارة
كمال غريب عبد الرحيم البكري					المدير العام
1960					تاريخ التأسيس
					النسب المالية :
0.16	0.25	0.20	0.29	0.28	النقد إلى الودائع (مرة)
58.9	57.9	56.2	54.2	56.6	تسهيلات ائتمانية/الودائع %
43.6	41.8	43.3	40.9	42.7	تسهيلات ائتمانية/الموجودات %
0.4	1.5	1.4	1.6	1.6	العائد على الموجودات %
4.0	14.4	13.4	14.4	13.9	العائد على حقوق الملكية %
					البنود الرئيسية للميزانية وبيان الدخل (مليون دينار)
1753	1746.9	1462.2	1319.2	1178.8	مجموع الموجودات
1576.5	1569.8	1310.7	1174.2	1040.6	مجموع المطلوبات
88.00	88.00	80.00	75.00	67.50	رأس المال المكتتب والمدفوع
176.5	177.05	151.5	145.04	138.2	مجموع حقوق المساهمين
7.02	25.54	20.29	20.9	19.24	صافي ربح الشركة

لمحة عن الشركة:

بنك القاهرة عمان شركة مساهمة عامة أردنية مركزها الرئيسي عمان، تأسست خلال عام 1960 بموجب القانون والأصول الصادرة عن وزارة العدلية وتم توفيق أوضاعه مع قانون الشركات رقم(12) لسنة 1964، يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها 63 ، و 18 في فلسطين ومن خلال الشركات التابعة . تبلغ حصة بنك القاهرة عمان من إجمالي الودائع في الأردن 4.01 % ومن التسهيلات 4.36 % ، فيما تبلغ حصته في فلسطين من إجمالي الودائع 10.04 % ، والتسهيلات 8.98 %.

الشركات التابعة للبنك**■ الوطنية للخدمات المالية "أوراق للاستثمار"**

تأسست كشركة محدودة المسؤولية في عام 1992 ، حيث يمتلك البنك ما نسبته 100% من رأسمال الشركة المدفوع والبالغ 5 مليون دينار. وتقوم بتقديم خدمات الوساطة المحلية والإقليمية والدولية ، بالإضافة إلى إدارة الأصول ومحافظ العملاء الاستثمارية، و تقوم أيضا بتأسيس وإدارة صناديق الاستثمار وتقديم المشورة المالية والاستثمارية.

■ الوطنية للأوراق المالية

تأسست كشركة مساهمة خصوصية محدودة المسؤولية في رام الله فلسطين عام 1995، وتعمل الشركة كوسيط في سوق فلسطين للأوراق المالية وافتتحت لها فروع في غزة وبيت لحم ويملك البنك كامل رأسمال الشركة المدفوع البالغ 1.5 مليون دينار.

■ شركة القاهرة عمان/مارشال

تأسست في جزر المارشال خلال عام 1999 كشركة مساهمة محدودة المسؤولية بهدف تملك محافظ استثمارية وتولي إدارتها والتصرف بها ويمتلك البنك كامل رأسمال الشركة علما بأنه قد اتخذ البنك قرار بتصفية هذه الشركة.

الموارد البشرية

يلتزم البنك بتعيين كادر مؤهل من ناحية التعليم والخبرة والمهارات ، وتهدف السياسة العامة للاستقطاب والتوظيف إلى تحديد الأسس والمعايير والإجراءات التي تحكم عملية استقطاب وتعيين وترقية موظفي البنك بما يضمن تحقيق مبدأ الموضوعية واستخدام أفضل الممارسات العالمية.

حيث بلغ عدد موظفي البنك في عام 2006 ما مجموعه 1823 وارتفع في عام 2007 ليصل إلى 2048 موظف ، أما في عام 2008 فقد بلغ عدد الموظفين 2082 موظف فيما انخفض عدد موظفي البنك في نهاية عام 2009 ليصل إلى 2050 موظف.

قائمة الدخل:

الجدول رقم (1) الفوائد الدائنة (بالمليون دينار)				
2009	2008	2007	2006	
36.82	29.90	22.90	19.47	التسهيلات الائتمانية مباشرة للأفراد
11.51	8.03	5.75	4.2	التسهيلات الائتمانية مباشرة للشركات الكبرى
2.93	2.97	2.39	1.67	التسهيلات الائتمانية للمتوسطة والصغيرة
8.08	7.93	7.29	6.27	القروض العقارية
6.51	10.34	10.50	9.38	الحكومة والقطاع العام
4.16	8.55	11.02	11.22	أرصدة لدى البنوك المركزية
6.86	5.71	8.68	6.03	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
18.28	14.49	9.08	7.18	موجودات مالية متوفرة للبيع
95.15	87.92	77.61	65.42	المجموع

الفوائد الدائنة: وهي تلك التي يحصل عليها البنك جراء تقديم التسهيلات الائتمانية المباشرة لكل من الأفراد والشركات بأنواعها الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، والقروض العقارية هذا بالإضافة إلى فوائد ودائعه لدى البنك المركزي والبنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى، ومن عوائد الموجودات المالية المتوفرة للبيع.

من خلال الاطلاع على بند الفوائد الدائنة كما هو مبين في الجدول رقم (1)، يلاحظ انه كان بتزايد مستمر خلال أعوام الدراسة ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والشركات الكبرى. ففي عام 2006 بلغت الفوائد الدائنة ما قيمته 65.42 مليون دينار لترتفع خلال عام 2007 بنسبة 18.6% وفي عام 2008 عاودت للارتفاع من جديد لتصل إلى 87.92 مليون دينار بارتفاع بلغ 13% نتيجة ارتفاع بند الموجودات المالية المتوفرة للبيع بشكل ملفت، بالإضافة إلى ارتفاع بند التسهيلات الائتمانية للشركات الكبرى خلال ذلك العام. وواصل بند الفوائد الدائنة اتجاهه الصعودي ليرتفع في عام 2009 بنسبة 8% حيث يلاحظ استمرار الارتفاع لكل من بندي التسهيلات الممنوحة للأفراد والتسهيلات الممنوحة للشركات الكبرى. أما في الربع الأول من العام الحالي فقد حققت الشركة ما قيمته 25.32 مليون دينار فوائد دائنة مقارنة بنفس الفترة من عام 2009 حيث حققت الشركة آنذاك 22.15 مليون دينار.

الجدول رقم (2) الفوائد المدينة (بالمليون دينار)				
2009	2008	2007	2006	
4.01	1.66	1.48	1.46	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
28.16	28.75	26.48	18.10	العملاء
1.04	1.23	0.767	0.62	تأمينات نقدية
2.44	2.20	1.81	1.51	أموال مقترضة
1.34	1.05	0.941	0.851	رسوم ضمان الودائع
36.99	34.89	31.48	22.54	المجموع

الفوائد المدينة: تلك التي يدفعها البنك مقابل الودائع بمختلف أنواعها وعلى الأموال المقترضة وغيرها كما هو مبين في الجدول رقم (2).

نستطيع أن نلاحظ من خلال النظر إلى الجدول رقم (2) الارتفاع المستمر للفوائد المدينة التي بلغت في عام 2006 ما قيمته 22.54 مليون دينار لتصل نهاية عام 2009 إلى 37 مليون دينار تقريبا أي بنسبة ارتفاع بلغت 64%، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى الارتفاع المستمر والواضح لبند العملاء والذي يمثل الفوائد الممنوحة لودائع العملاء لدى البنك حيث شكل ما متوسطه 80.7% من إجمالي بند الفوائد المدينة. أما فيما يخص نسبة الفوائد المدينة إلى الفوائد الدائنة والتي بقيت ثابتة نسبياً خلال أعوام الدراسة عند متوسط 38.4% حيث كلما بقيت هذه النسبة منخفضة كلما كان أفضل والذي يعد من الأمور الجيدة فيما يخص إمكانية التغطية للفوائد المدينة للبنك من خلال ما تحصل عليه من عوائد الفوائد الدائنة.

بناء على هذه النتائج فيما يخص الفوائد الدائنة والمدينة فقد حقق البنك خلال أعوام الدراسة ارتفاعات مستمرة في إيرادات الفوائد التي بلغت في عام 2006 ما قيمته 42.90 مليون دينار لترتفع في عام 2007 بنسبة 7% لتبلغ 46.15 مليون دينار، أما في عام 2008 فقد بلغت 53.03 مليون دينار بارتفاع بلغ 15% ليستمر في عام 2009 بنفس وتيرة الارتفاع حيث بلغت إيرادات الفوائد 58.17 مليون دينار أي بنسبة 9.7%. أما في الربع الأول من العام الحالي فقد بلغت قيمة الفوائد المدينة 7.91 مليون دينار مقارنة بعام 2009 لنفس الفترة حيث بلغت قيمة الفوائد المدينة 9.65 مليون دينار وهذا يعد من الأمور الجيدة حيث أن قيمة الفوائد الدائنة التي يأخذها البنك من عملائه مقابل التسهيلات الممنوحة مرتفعة عن قيمة الفوائد المدينة التي يقوم البنك بدفعها للعملاء.

صافي إيرادات العمولات: وهي عبارة عن الفرق بين العمولات التي يتلقاها البنك مقابل التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة وعلى الخدمات المختلفة التي يقدمها لعملائه (العمولات الدائنة) والعمولات التي يقوم بدفعها (العمولات المدينة). وقد حافظ البنك على ارتفاع هذا البند بشكل مستمر خلال أعوام الدراسة حيث حققت العمولات الدائنة الجزء الأكبر من صافي إيرادات العمولات، والتي تأتي أيضاً ضمن النشاط التشغيلي للبنك، فقد بلغت في عام 2006 ما قيمته 9.94 مليون دينار لترتفع في عام 2007 بنسبة 26%

حيث بلغت 12.55 مليون دينار، أما في عام 2008 و2009 فقد استمرت إيرادات العمولات بالارتفاع لتبلغ 15.29، 17.67 مليون دينار على التوالي أي بنسبة ارتفاع بلغت بالمتوسط 19%. وبناء على ما سبق ذكره فقد استطاع البنك الحفاظ على معدلات مرتفعة من إيرادات الفوائد والعمولات والتي شكلت ما نسبته 83% من إجمالي الدخل و يعد هذين البندين من أهم البنود المشكلة لصافي أرباح البنك بالإضافة إلى نشاطاته الأخرى كالمتاجرة بالموجودات المالية والتي سنأتي على ذكرها لاحقاً. أما في الربع الأول من العام الحالي فقد بلغت إيرادات العمولات 4.92 مليون دينار مرتفعة بنسبة 42% عن نفس الفترة من العام 2009.

الإيرادات غير التشغيلية:

الجدول رقم (3) يبين الإيرادات غير التشغيلية للبنك (مليون دينار)					
البنك	2006	2007	2008	2009	Q1 2010
أرباح عملات أجنبية	2.44	2.58	2.99	2.67	0.614
خسائر أرباح موجودات مالية للمتاجرة	(0.162)	0.172	(0.034)	(0.022)	0.019
خسائر أرباح موجودات مالية متوفرة للبيع	10.19	7.60	(2.92)	2.96	0.522

أرباح عملات أجنبية

تتمثل أرباح العملات الأجنبية، بالأرباح الناتجة عن التداول والأرباح الناتجة عن إعادة التقييم، حيث استطاعت الشركة أن تحافظ على أرباح مستقرة نسبياً من المتاجرة بالعملات الأجنبية بلغت خلال سنوات الدراسة ما متوسطه 2.65 مليون دينار. وفي الربع الأول من العام الأول حققت الشركة أرباح من العملات الأجنبية بقيمة 614 ألف دينار مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي حيث حققت الشركة آنذاك 735 ألف دينار.

الموجودات المالية المتوفرة للمتاجرة والموجودات المالية المتوفرة للبيع

للبنك نشاطات بالمتاجرة في الموجودات المالية على المدى القصير والمتمثلة بموجودات مالية للمتاجرة أو على المدى الطويل متمثلة بالموجودات المالية المتوفرة للبيع، فلم يستطع البنك من تحقيق أرباح خلال أعوام الدراسة من المتاجرة في الأسهم عدا في عام 2007 حيث حقق أرباح بقيمة 172 ألف دينار فقط، وفي الربع الأول من العام الحالي حققت الشركة أرباح من المتاجرة في الأوراق المالية بقيمة 19 ألف دينار مقارنة بخسائر متاجرة من الأوراق المالية العام الماضي بقيمة 8 آلاف دينار. أما بالنسبة إلى الموجودات المالية المتوفرة للبيع فقد استطاع البنك من تحقيق أرباح في عام 2006 بقيمة 10.19 مليون دينار وانخفضت قليلاً في عام 2007 لتصل إلى 7.60 مليون دينار أي بانخفاض بلغ 25% وتجدر الملاحظة ان من اهم العمليات التي تمت على تلك الموجودات والذي قام البنك بالافصاح عنها خلال فترة 2006-2007 هو ما تم خلال عام 2006 حيث قام ببيع جزء من مساهمته في شركة الاتصالات الفلسطينية وشركة

فلسطين للتنمية مما نتج عنه تحقيق أرباح بقيمة 2.7 مليون دينار، أما في عام 2007 فقد قام ببيع 150 ألف سهم من أسهم شركة فلسطين للتنمية ، وبيع مليون سهم من أسهم شركة الاتصالات الفلسطينية ولم يتم ذكر قيمة الأرباح المتحققة من عمليات البيع ، بالإضافة الى ان البنك قد قام ببيع جزء من استثماراته المتوفرة للبيع ليحقق منها أرباح بقيمة 3.3 مليون دينار. ، أما في عام 2008 فقد حققت الشركة خسائر موجودة مالية متوفرة للبيع بقيمة 2.92 مليون دينار نتيجة انخفاض الأسعار السوقية لعدد من استثمارات البنك جراء الأزمة المالية العالمية. ولكنها استطاعت أن تعود لتحقيق أرباح في عام 2009 بقيمة 2.96 مليون دينار لتعويض ما قد خسرت. أما في الربع الأول من العام الحالي فقد حققت الشركة 522 ألف دينار أرباح من الموجودات المالية المتوفرة للبيع مقارنة ب 1.95 مليون دينار لنفس الفترة من عام 2009.

إجمالي الدخل

استطاع البنك من المحافظة على مقدار ثابت نسبيا من إجمالي الدخل خاصة خلال الأعوام 2006 – 2008 حيث بلغ بالمتوسط 73.65 مليون دينار وكما ذكرنا سابقا فقد شكل بند إيرادات الفوائد والعمولات الجزء الأكبر من إجمالي الدخل بنسبة 83%، وقد قام البنك بتحقيق أكبر إجمالي دخل نهاية عام 2009 بقيمة 86.76 مليون دينار نظرا لارتفاع بند إيرادات الفوائد وخاصة إيرادات الفوائد من الأفراد بشكل كبير في ذلك العام. أما في الربع الأول من العام الحالي فقد ارتفع بند الأرباح الإجمالية بصورة كبيرة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق فقد حققت الشركة ما قيمته 25.4 مليون دينار مقارنة 19.6 مليون دينار للعام 2009 نظرا لارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد والعمولات من 15.9 مليون دينار للعام 2009 لتصل الى 22.3 مليون دينار للعام الحالي.

المصاريف:

الجدول رقم (4) المصاريف (بالمليون دينار)					
Q1 2010	2009	2008	2007	2006	البند
7.22	27.60	26.06	24.28	19.78	نفقات الموظفين
1.67	6.27	4.75	3.06	2.05	استهلاكات وإطفاءات
4.41	15.42	16.05	13.94	12.67	مصاريف أخرى
1.10	1.31	0.0	0.886	3.58	مخصص تدني تسهيلات انتمائية مباشرة
0.837	1.86	0.848	2.23	2.01	مخصصات (الوفر في المخصصات) متنوعة
15.25	52.48	47.72	44.42	40.11	إجمالي المصروفات

من خلال النظر إلى إجمالي مصروفات بنك القاهرة عمان نجد أن بند نفقات الموظفين وبند مصاريف أخرى من أهم المصاريف التشغيلية التي يتحملها البنك في بيان الدخل حيث شكل بند نفقات الموظفين ما نسبته بالمتوسط 52.8% من إجمالي المصروفات وقد تمثل ذلك بشكل أساسي من خلال رواتب وعلاوات الموظفين وما يتبعها من النفقات الطبية ومساهمة البنك في الضمان الاجتماعي نتيجة ارتفاع عدد الموظفين

في البنك خلال أعوام الدراسة عدا عام 2009 والذي طرا فيه انخفاض على أعداد الموظفين إلا أن بند الرواتب والعلاوات قد استمر بالارتفاع ،حيث بلغ بند الرواتب والعلاوات في عام 2006 ما قيمته 16.13 مليون دينار وارتفع في عام 2007 ليصل إلى 20.45 مليون دينار نتيجة ارتفاع الزيادات السنوية والمكافآت وزيادة أعداد الموظفين ، أما في عامي 2008 -2009 فقد بلغ بند رواتب الموظفين بالمتوسط ما قيمته 22.30 مليون دينار نتيجة إقرار راتب السادس عشر للموظفين، أما في الربع الأول من العام الحالي فقد بلغت نفقات الموظفين ما قيمته 7.22 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي التي بلغت حينها 6.80 مليون دينار. وبالنسبة إلى **المصاريف الأخرى** وهي تلك المتعلقة بنشاطات البنك حيث شكلت ما نسبته 31.5% من إجمالي المصروفات ومن أبرزها الإيجارات المدفوعة ومصاريف الدعاية والإعلان وأخيرا مصاريف أجهزة وأنظمة والحاسوب، حيث ارتفعت خلال عام 2007 بنسبة 10% مسجلة ما قيمته 13.9 مليون دينار نتيجة الارتفاع في المصاريف التشغيلية وخاصة الدعاية والإعلان نتيجة قيام البنك بإطلاق الهوية المؤسسية الجديدة بما في ذلك إعادة تصميم شعار البنك والعديد من المصاريف الأخرى ذات العلاقة واستمرت خلال عامي 2008 – 2009 بالارتفاع لتصل إلى ما متوسطه 15.74 مليون دينار، أما في الربع الأول من العام الحالي فقد بلغ بند المصاريف الأخرى ما قيمته 4.41 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي حيث بلغت 3.71 مليون دينار أي مرتفعة بنسبة 19% .

الجدول رقم(5) مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة (بالمليون دينار)					
البنك	2006	2007	2008	2009	Q1 2010
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال السنة	3.58	0.886	0.0	1.31	1.10
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة نهاية السنة	44.48	42.42	41.69	42.64	43.79

ومن أهم البنود الجدير ذكرها بند مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة الذي قام بشكل اخص معظم قطاع البنوك بالعمل إلى أخذه وزيادة مقداره بشكل كبير وخاصة بعد تأثيرات الأزمة المالية العالمية والمخاطر التي ظهرت من عدم تمكن البنوك من استرداد أجزاء كبيرة من تسهيلات الائتمانية فقامت على أثرها بزيادة مخصصاتها تحوطا لأي حالات طارئة ، إلا أن بنك القاهرة عمان كان من البنوك التي قامت على اخذ مخصصات مرتفعة خاصة في عام 2006 الذي ظهر فيه بند مخصص التدني في التسهيلات الائتمانية لنهاية السنة أعلى ما يكون نتيجة الأوضاع التي مرت بها فلسطين حيث قام البنك بالتحوط لمحفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأفراد نتيجة عدم تحويل رواتب الموظفين في فلسطين فقام البنك على اثر ذلك وضمن سياسته المتحفظة بأخذ مخصص تدني مقابل هذه المحفظة بقيمة 3.58 مليون دينار، إلا انه نتيجة للتسديدات التي تمت خلال عام 2007 لم يعد البنك بحاجة لأخذ مخصصات إضافية مقابل هذه التسهيلات وانخفضت إلى 886 ألف دينار وقد نتج عن ذلك ارتفاع ملحوظ في جودة محفظة التسهيلات التي

سنأتي على ذكرها في الميزانية العمومية بشكل مفصل. أما في عام 2008 فلم يقد البنك بأخذ مخصصات إضافية ليعاود في عام 2009 بأخذ مخصص للتسهيلات الائتمانية غير العاملة بقيمة 1.31 مليون دينار. أما في الربع الأول من العام الحالي فقد قام البنك بأخذ مخصص بقيمة 1.10 مليون دينار. وهذا يعد من الأمور الإيجابية للبنك كون قيمة المخصصات التي قام بأخذها خلال فترة الدراسة تعتبر أقل نسبياً عند مقارنتها مع البنوك المنافسة الأخرى والتي قامت بأخذ مخصصات كبيرة وخاصة في عام 2008 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية.

صافي الأرباح وحصص السهم من الأرباح :

الجدول رقم (6) صافي الأرباح (بالمليون دينار) وحصص السهم من الأرباح					
البنك	2006	2007	2008	2009	Q1 2010
صافي الأرباح	19.24	20.90	20.29	25.54	7.02
حصص السهم من الأرباح (دينار)	0.285	0.279	0.254	0.290	0.079

استطاع بنك القاهرة عمان من تحقيق صافي أرباح ثابت ومستقر خلال الأعوام 2006-2008 بلغت بالمتوسط 20.15 مليون دينار نتيجة حفاظ البنك على مستوى مرتفع من الأرباح التشغيلية التي كان لها الأثر الواضح في ثبات صافي الأرباح باستثناء نهاية عام 2008 وكما هو موضح في الجدول رقم (6) فقد انخفضت صافي الأرباح بنسبة 2.94% فقط نتيجة الخسائر التي تحققت من بعض استثمارات البنك نتيجة انخفاض قيمتها العادلة مما أدى إلى القيام بأخذ مخصصات تدني مقابلها. إلا أن صافي أرباح البنك في عام 2009 عاودت للارتفاع بنسبة 26% لتصل إلى 25.54 مليون دينار نتيجة الأداء الممتاز للأرباح التشغيلية وخاصة إيرادات الفوائد والعمولات. و في الربع الأول من عام 2010 فقد سجل البنك صافي أرباح بقيمة 7 مليون دينار مرتفعاً بنسبة 35.5% مقارنة مع ذات الفترة لعام 2009. أما بالنسبة إلى حصص السهم الواحد من صافي الأرباح فقد بقيت محافظة على مقدار ثابت نسبياً خلال أعوام الدراسة على الرغم من رفع رأس مال البنك المستمر وذلك نتيجة الثبات والنمو في صافي أرباح الشركة.

الميزانية:

الموجودات:

امتاز بند الموجودات بالارتفاع المستمر خلال أعوام الدراسة وبقيم ثابتة نسبياً ففي عام 2006 بلغت موجودات البنك ما قيمته 1.17 مليار دينار وارتفعت في عام 2007 بنسبة 12% لتصل إلى 1.31 مليار دينار وذلك نتيجة ارتفاع عدة بنود من أهمها ، **النقد في الصندوق ولدى البنوك** الذي شكل بالمتوسط ما نسبته 17.8% من مجموع الموجودات حيث بلغت قيمته في عام 2006 ما مجموعه 251.6 مليون دينار لتصل في عام 2007 إلى 291 مليون دينار بارتفاع بلغ 16% ومن البنود الأخرى الموجودات المالية

للمتاجرة والتي تمثل أسهم شركات مدرجة في بورصة عمان التي ارتفعت من 200 ألف دينار بنسبة 65% حيث وصلت إلى 329 ألف دينار، ومن البنود التي كان لها تأثير على ارتفاع بند الموجودات ، بند الموجودات غير الملموسة التي ارتفعت بنسبة 122% والتي تمثل أنظمة حاسوب وبرامج. واستمرت موجودات البنك بالارتفاع في نهاية عام 2008 بنسبة 10% حيث بلغت 1.46 مليار دينار نتيجة ارتفاع بند التسهيلات الائتمانية المباشرة التي استولت على حصة الأسد من إجمالي موجودات البنك والتي بلغت نسبتها كمتوسط خلال سنوات الدراسة 42.5% حيث بلغت قيمتها في عام 2007 ما مجموعه 539 مليون دينار لترتفع إلى 632 مليون دينار أي بنسبة 17.3%، وتلاها أيضا بند الموجودات المالية المتوفرة للبيع التي شكلت ما نسبته 13.8% من إجمالي الموجودات، حيث ارتفعت عام 2008 بنسبة 57% لتبلغ 355 مليون دينار والتي تنقسم الى موجودات مالية لها أسعار سوقية (سندات، صناديق استثمار الشركات) و أخرى غير متوفر لها أسعار سوقية (سندات، صناديق استثمار حكومية) والتي كانت السبب وراء ارتفاع بند الموجودات المالية المتوفرة للبيع جراء ارتفاعها من 106 مليون دينار لتصل نهاية عام 2008 إلى 271 مليون دينار. وخلال الفترة 2009 – الربع الاول 2010 وصل بند مجموع الموجودات إلى 1.74 مليار دينار نظرا لظهور بند إيداع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية ومحلية بقيمة 80 مليون دينار، بالإضافة لظهور بند موجودات مالية محتفظ بها لتاريخ استحقاقه لأول مرة في عام 2009 بقيمة 305 مليون دينار الذي يمثل إسناد قروض شركات وسندات مالية حكومية واذونات خزينة حكومية التي شكلت ما نسبته 76% من إجمالي الموجودات المالية المحتفظ بها.

التسهيلات الائتمانية المباشرة: يعد بند التسهيلات الائتمانية المباشرة من أهم بنود الموجودات حيث أنها شكلت ما نسبته 42.5% من إجمالي الموجودات حيث تعرف التسهيلات الائتمانية بأنها الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغًا من النقود أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين مع وجود الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر ، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد الدائنة والعمولات، ويقوم البنك عادة بأخذ مخصص لتدني التسهيلات الائتمانية في حال تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك. ويبين الجدول رقم (6) أنواع التسهيلات الائتمانية، والمخصصات التي تم أخذها.

المستمر حيث يدل ذلك على أن البنك كان حريصا على القيام بتوسعة قاعدة عملائه. وقد شهدت المطلوبات ارتفاعا مستمرا خلال سنوات الدراسة حيث ارتفعت عام 2007 بنسبة 12.8% مسجلة ما قيمته 1.04 مليار دينار نتيجة ارتفاع كل من الأموال المقترضة بنسبة 51% و التأمينات النقدية بارتفاع بلغت نسبته 47% خلال ذلك العام، وخلال نهاية عام 2008 واصلت المطلوبات ارتفاعها لتصل إلى 1.3 مليار دينار ويعزى ذلك لارتفاع بند ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية بنسبة 275% وهو العام الوحيد الذي ارتفع فيه هذا البند ، بالإضافة لمواصلة بند التأمينات النقدية ارتفاعه بنسبة 31% ليصل إلى 48.7 مليون دينار .

الجدول رقم (9) ودائع العملاء (مليون دينار)				
البنك	2006	2007	2008	2009
أفراد	563.6	638	627.9	731
شركات كبرى	77.5	120.1	231.1	271.2
منشآت صغيرة و متوسطة	43.4	45.1	53.6	54.8
الحكومة والقطاع العام	204.7	191.5	212.5	202.7
المجموع	889.3	994.8	1125.3	1259.9

يعد بند ودائع العملاء من أهم البنود المشككة لمجموع المطلوبات حيث انه شكل ما نسبته بالمتوسط 83.7% من مجمع المطلوبات، ويلاحظ من خلال النظر إلى الجدول أعلاه انه كان في نمو مستمر والذي يدل على أن قاعدة المودعين المتزايدة لدى البنك خلال أعوام الدراسة خاصة ودائع الأفراد التي تكون الجزء الأكبر من مجموع الودائع ، فقد ارتفع مجموع الودائع في عام 2007 بنسبة 12% نتيجة ارتفاع ودائع الشركات الكبرى بنسبة 55% وتلاها ارتفاع ودائع الأفراد بنسبة 13.2%، وواصل بند مجموع الودائع ارتفاعه في عام 2008 ليصل إلى 1.12 مليار دينار نتيجة ارتفاع ودائع الشركات الكبرى أيضا بنسبة 92.4%. أما في عام 2009 فقد كان لارتفاع ودائع الأفراد والشركات الكبرى الأثر في ارتفاع الودائع بنسبة 12% لتصل إلى 1.25 مليار دينار.

حقوق الملكية:

الجدول رقم (10) حقوق الملكية (بالمليون دينار)					
البنك	2006	2007	2008	2009	Q1 2010
رأس المال المكتتب به	67.50	75.00	80.00	88.00	88.00
احتياطي قانوني	18.72	21.68	24.15	27.53	27.53
احتياطي اختياري	1.32	1.32	1.32	1.32	1.32
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	4.68	5.38	6.33	7.76	8.01
التغير المتراكم في القيمة العادلة	31.66	24.31	17.97	21.97	23.20
أرباح مدورة	0.83	4.83	21.71	30.45	21.65
أسهم مقترح توزيعها	7.50	5.00	0.0	0.0	0.0
أرباح مقترح توزيعها	6.75	7.50	0.0	0.0	0.0
مجموع حقوق الملكية	138.23	145.04	151.50	177.05	176.50

عند الاطلاع على الجدول رقم (9) نجد أن حقوق الملكية كانت في ارتفاع مستمر خلال أعوام الدراسة والذي يعزى بشكل رئيسي إلى رفع رأس مال البنك بصورة مستمرة ليبلغ نهاية الربع الأول من العام الحالي 88 مليون دينار، وتجدر الملاحظة الى انه وفقا لقرار البنك المركزي بخصوص كفاية رأس المال للبنوك بان يصبح رأس مال البنوك 100 مليون دينار بحلول نهاية العام الحالي فقد قام بنك القاهرة عمان خلال عام 2010 بأخذ الموافقات والإجراءات اللازمة لإكمال عمليات رفع رأس ماله ليصل إلى 100 مليون دينار من خلال رسملة جزء من الأرباح المدورة بقيمة 12 مليون دينار. ،فقد ارتفعت حقوق الملكية في عام 2007 بنسبة ضئيلة جدا بلغت 5% فقط لتصل إلى 145.04 مليون دينار نظرا لقيام البنك بزيادة رأس ماله عن طريق رسملة الأرباح المدورة وتوزيعها كأسهم مجانية بنسبة 11.11% ليصل رأس المال الى 75 مليون دينار ، أما في عام 2008 فقد استمرت حقوق الملكية بالارتفاع لتصل الى 151.50 مليون دينار نظرا لارتفاع عدة بنود منها ارتفاع رأس المال ليصل الى 80 مليون دينار عن طريق توزيع أسهم مجانية بنسبة 6.67%، بالإضافة الى الارتفاع الكبير الذي شهده بند الأرباح المدورة الذي ارتفع بنسبة 348%، أما في عام 2009 فقد عاودت حقوق الملكية للارتفاع بنسبة 17% نظرا لارتفاع رأس مال البنك من جديد ليصل الى 88 مليون دينار ن خلال رسملة الأرباح المدورة من جديد وتوزيعها كأسهم مجاني بنسبة 10%، بالإضافة الى التحسن الذي شهده بند التغير المتراكم في القيمة العادلة لمحفظه البنك بارتفاع بلغ 22.3%. أما في الربع الأول من عام 2010 فقد شهد بند حقوق الملكية تحسن طفيف ليصل الى 176 مليون دينار نظرا لتحسن محفظة البنك من خلال تحسن بند التغير المتراكم في القيمة العادلة حيث شهدت بورصة عمان خلال الربع الأول من العام الحالي تحسن في معظم أسعار الاسهم. ومن الجدير ذكره ان البنك قام خلال أعوام الدراسة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين تراوحت بين 5 – 10%.

القيمة الدفترية: أما فيما يخص القيمة الدفترية فقد بلغت ما متوسطه 2 دينار خلال أعوام الدراسة.

التحليل التقني:

Cairo Amman Bank



من خلال النظر الى التحليل التقني لسهم بنك القاهرة عمان يلاحظ انه منذ منتصف عام 2008 بدا سعر السهم باتخاذ اتجاهه الهبوطي متأثرا بالأزمة المالية العالمية بشكل كبير ، حيث انخفض سعر السهم من أعلى سعر وصل اليه في تلك الفترة البالغ 3.12 دينار ليصل الى أقوى حاجز مقاومة له منذ ذلك الوقت حتى الان البالغ 2.68 دينار، وانخفض بعد ذلك من جديد ليصل الى حاجز الدعم 2.40 دينار واستمر في اتجاهه الهبوطي بشكل متتالي ومستمر حتى وصل بداية الربع الأول من عام 2009 الى أقوى حاجز دعم حتى الان البالغ 1.48 دينار وبقي يتذبذب بعد ذلك حتى وصل نهاية عام 2009 الى حاجز الدعم الثاني البالغ 1.89 دينار والذي اخترقه بعد ذلك ليواصل ارتفاعه حتى حاجز الدعم الثالث والذي يعتبر حاجز نفسي قوي عند مستوى 2.38 دينار ، ومنذ ذلك الحين حتى الآن ظل سعر السهم يتذبذب بين المستويات 2.68 دينار وحاجز 2.38 دينار ولم يستطع منذ بداية عام 2010 حتى الآن تم اختراق هذه الحواجز ومن المتوقع حتى نهاية العام ان يظل سعر السهم يتذبذب بين هذه المستويات نظرا لحجم التداول الضعيف نسبيا على سهم البنك.

إن التحليل والآراء والمقترحات والتوصيات الواردة في هذه الدراسة أعدت لغايات استرشادية فقط ولتوفير المعلومات التي تساعد القارئ في اتخاذ القرار وليس حثه على اتخاذ قرار معين يتعلق بشراء أو بيع سهم شركة معينة أو جزء من محفظة الأسهم المملوكة له أو التي يديرها. علماً بأن هذه المعلومات أعدت في تاريخ معين وجزء منها قابل للتغير على ضوء الظروف الاقتصادية السائدة وظروف بورصة عمان سوق الأوراق المالية بشكل خاص. إن شركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية م.ع.م. ممثله برئيس وأعضاء مجلس إدارتها وموظفيها بشكل عام لا يتحملون أية مسؤولية تجاه أي كان من جراء تقديم هذه المعلومات خصوصاً وإن رئيس مجلس إدارة الشركة وأعضاء مجلس إدارتها وموظفيها هم أعضاء في مجالس إدارة لشركات مساهمة عامة عديدة وقد يمتلكون أسهماً في هذه الشركات.